

المزهر في علوم اللغة وأنواعها

بين الخلّتين حسيراً وأُكْثرهما فأَـزَكَفْـدَءَ مكثوراً وإن خطر خاطرُ فيما بعد يعلق الكف بإحدى الجهتين ويكفها عن صاحبتها قلنا به .

هذا كله كلامُ ابن جني .

وقال الإمام فخر الدين الرازي في المحصول وتبعهُ تاج الدين الأرموي في الحاصل وسراج الدين الأرموي في التحصيل ما ملخّصه : .

النظر الثاني في الواضع : الألفاظُ إما أن تدل على المعاني بذواتها أو بوضْع اللّـه إياها أو بوضْع الناس أو بكَوْن البعض بوضْع اللّـه والباقي بوضع الناس والأول مذهب عباد بن سليمان والثاني مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري وابن فُورَك والثالث مذهب أبي هاشم وأما الرابع فإما أن يكونَ الابتداءُ من الناس والتّـمّـة من اللّـه وهو مذهب قوم .

أو الابتداءُ من اللّـه والتّـمّـة من الناس وهو مذهب الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني .
والمحققون متوقفون في الكل إلّا في مذهب عباد .

ودليل فسادِه أن اللفظَ لو دلَّـ بالذات لفَـهـم كلُّ واحد منهم كلَّـ اللغات لعدم اختلاف الدلالات الذّاتية واللازمُ باطل فالملزوم كذلك .

واحتجَّـ عبّـادُ بأنه لولا الدّلالةُ الذّاتيّةُ لكان وضْعُ لفظٍ من بين الألفاظ بإزاء معنًى من بين المعاني ترجيحاً بلا مُرجّح وهو محال .

وجوابُـهُ أن الواضعَ إن كان هو اللّـه فتخصيصُـه الألفاظَ بالمعاني كتخصيص العالم بالإيجاد في وقتٍ من بين سائر الأوقات وإن كان هو الناس فلعلّـه لتعيّن الخَطَـران بالبال ودليلُ إمكان التوقّف احتمالُ خَلَق اللّـه تعالى الألفاظَ ووضْعُـها بإزاء المعاني وخَلَق علومٍ ضروريةٍ في ناس بأن تلك الألفاظَ موضوعةٌ لتلك المعاني .
ودليل إمكان الاصطلاح إمكان أن يتولّى واحدٌ أو جمعٌ وضْع الألفاظ لمعانٍ ثم